

الاثناعشرية الصومية للشيخ البهائي

الشيخ علي المرواريد

بسم الله الرحمن الرحيم



المؤلف:

الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبدالصمد الحارثي الهمداني العاملي
الجبعي. ينتهي نسبه إلى الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني، الذي كان من
أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.
كان فقيهاً أصولياً محققاً محدثاً مفسراً عارفاً رياضياً أديباً شاعراً.

مولده ووفاته:

ولد ببعلبك يوم الأربعاء ٢٧ ذي الحجة سنة ٩٥٣، كما وجدته صاحب
«رياض العلماء» من المنقول عن خط والده: الشيخ حسين. وقيل: مولده
سنة ٩٥١.

وتوفي بأصفهان ١٢ شوال سنة ١٠٣٠، كما ذكره المجلسي الأول الذي
حضر وفاته وتشرف بالصلاة عليه. ثم نقل جسده إلى مشهد الرضا عليه السلام عملاً
بوصيته، ودفن بها في داره قريباً من الحضرة المشرقة.

أقوال العلماء في حقه :

قال المجلسي الأول -رحمه الله-: كان شيخ الطائفة في زمانه، جليل القدر، عظيم الشأن، كثير الحفظ، مارأيت بكثرة علومه ووفور فضله وعلو مرتبته أحداً. وقال الشيخ الحرّ العاملي -رحمه الله-: حاله في الفقه والعلم والفضل والتحقيق والتدقيق وجلالة القدر وعظم الشأن وحسن التصنيف ورشاقة العبارة وجمع المحاسن أظهر من أن يذكر، وفضائله أكثر من أن تحصر...

أساتذته :

تلمذ الشيخ البهائي عند كثير من أساتذة العلم والفن، والمذكور منهم في المعاجم :

١- والده الشيخ حسين بن عبد الصمد، المتوفى سنة ٩٨٤هـ، وهو أحد أعلام الطائفة وتلمذ عند الشهيد الثاني -قدس سرّه- وجاء مع ابنه محمد -وهو صغير- إلى بلاد العجم.

٢- المولى عبدالله اليزدي، المتوفى سنة ٩٨١هـ، وهو صاحب الحاشية في المنطق تلميذ جلال الدين محمد الدواني. قال في رياض العلماء: صرح البهائي في بعض المواضع بأنه قرأ كليات القانون وغيره على المولى عبدالله اليزدي.

٣- المولى علي المذهب، تلمذ عنده في العلوم الرياضية.

وقد ذكروا في كتب التراجم أنه صار شيخ الإسلام بأصفهان في زمان الشاه عباس الأول، ثم ترك ذلك المنصب، وأخذ في السياحة، فساح مدة طويلة، واجتمع في تلك الأسفار بكثير من أرباب الفضل. ثم عاد إلى إيران وأخذ في التأليف والتصنيف والتدريس.

تلامذته :

تلمذ عنده، ويروي عنه بالإجازة كثير من العلماء والفضلاء، منهم: العلامة

المجلسي الأول - المتوفى ١٠٧٠ - والفيض الكاشاني - المتوفى ١٠٩١ - وسلطان العلماء - المتوفى ١٠٦٤ - والفاضل الجواد.

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة في شتى العلوم، من التفسير والحديث والدراية والدعاء والفقه وأصوله والأدب والرياضيات والهيئة، تصل إلى سبعين كتاباً ورسالة، منها: العروة الوثقى، والحبل المتين، والجامع العباسي، والإثنا عشرية الخمس، وزبدة الأصول، وخلاصة الحساب، ومفتاح الفلاح، ومشرق الشمس، وتشریح الأفلاك، ودراية الحديث، والفوائد الصمدية.

وله شعر كثير بالعربية والفارسية، ومنه قوله في مدح مولانا صاحب الزمان عجل الله فرجه:

صاحب العصر الإمام المنتظر من بما يأباه لا يجري القدر
حجة الله على كل البشر خير أهل الأرض في كل الخصال

من إليه الكون قد ألقى القياد منجرباً أحكامه فيما أرا
إن تزل عن طوعه السبع الشدا خر منها كل سامي السمك عال

يا أمين الله يا شمس الهدى يا إمام الخلق يا بحر الندى
عجلن عجل فقد طال المدى واضمحل الدين واستولى الضلال

هاكها مولاي يا نعم المحير من مواليك «البهائي» الفقير
مدحةً يعنولعناها «جرير» نظمها يُزري على عقد اللآل

هذه الرسالة:

ذكروا من جملة مؤلفاته الفقهية خمس رسائل في الطهارة والصلاة

والزكاة والصوم والحج، كلّها مبنّية على اثني عشر، وتسمّى بالإثني عشرية. ورسالتنا هذه: الاثنا عشرية الصومية، إحدى تلك الرسائل. وقد وصفها الشيخ الحر العاملي في أمل الآمل بأنها عجيبة، ولعلّه من جهة كيفية تدوين المسائل المهمة في الصوم تحت فصول منقسمة باثني عشر، واشتمالها على أقوال الفقهاء وإقامة الأدلة على نحو الإيجاز. وقد ألفها الشيخ في خاتمة شهر شعبان المعظم سنة ١٠١٩.

النسخ المعتمدة:

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على نسختين مخطوطتين في المكتبة الرضوية على صاحبها السلام. وتمتاز النسختان بجودة الخط والاشتمال على الحواشي من المؤلف، وقد أشير إليها بـ «منه دام ظلّه العالی».

والنسخة الأولى تحت رقم ٧٤١٤، في ضمن الإثني عشريات الخمس، ممتازة بأنّها مقروءة لدى المصنّف، ويوجد خطه -رحمه الله- في آخر رسالة الحج، تاريخ كتابتها: ١٠٢٨.

والنسخة الثانية تحت رقم ٢٦٨٤، وهي أيضاً نسخة دقيقة لا تختلف في متنها عن النسخة الأولى، ويوجد في حواشيتها بعض التوضيحات مثل تعيين مرجع الضمائر وغيره.

عملنا في التحقيق:

- ١- مقابلة متن النسختين، ولم نجد بينهما اختلافاً معتداً به.
- ٢- تخريج الأحاديث من الكتب الأربعة ووسائل الشيعة.
- ٣- تخريج الأقوال من الكتب الفقهية التي كانت في متناولنا.
- ٤- توضيح اللغات المشكلة من كتب اللغة.
- ٥- مقابلة حواشي النسختين التي كانت من المؤلف، وإثباتها في الهامش مشيراً إليها بـ (منه قدس سره).

٦- تقوم نصّ المتن والحواشي من حيث الإملاء ووضع الفوارز والنقط وغيرها.

الفهرست:

- ١- حقيقة الصوم شرعاً.
- ٢- ما لا يتحقق الصوم إلّا بالإمساك عنه إثناعشر.
- ٣- الصوم الواجب إثناعشر.
- ٤- الصوم المستحب مؤكّده إثناعشر.
- ٥- الصوم المحرّم إثناعشر.
- ٦- الأمور المعتمدة في نيّة الصوم إثناعشر.
- ٧- لا يصحّ الصوم من اثني عشر.
- ٨- ما يستحب فعله ليلاً في شهر رمضان إثناعشر.
- ٩- يكره للصائم أمور اثناعشر.
- ١٠- يختصّ شهر رمضان من بين الشهور باثنتي عشرة مزية.

مصادر الترجمة:

روضة المتقين في شرح الفقيه ج ١٤ للمجلسي الأول، وأمل الآمل للحرّ العاملي، وسلافة العصر للسيد علي خان المدني، ورياض العلماء ج ٥ للميرزا عبدالله أفندي، والغدير ج ١١، وأعيان الشيعة ج ٩، والذريعة ج ١.
والحمد لله ربّ العالمين

علي المرواريد

مؤسسة آل البيت / مشهد

قفط المومن فيه كفتق رتبة ويفرق الله ما مضى من ذنوبه
 انما ان الاناس فيه تسبيح الماشية ان من خفف
 عن ملوكه فيه خفف الله سبحانه حساب المادية بشر
 ان تحين الحزن فيه جوار على القراط يوم تزل فيك قاتم
 النابذ ان ثواب تلاوة القرآن واحسنه كثر اب
 ختم القرآن في غير ه آخر يكون ثوابه الصوته ه
 بتوفيق الله سبحانه في خاتمه شهر شعبان المعظم
 سنة الف وتسع عشرة من هجرة خاتم المرسلين
 صلوات الله عليه وآله الطاهرين وعلت
 من السواد الى البياض في ايام ابراهيم
 الثاني سنة الف وثمانين هـ
 كذا قال ابا اسد الكيرع طبرستان في شرحه في زينة
 وترى عيني بجملة راقصة العنبر
 صلوات الله على خيرهم
 امين يا رب العالمين
 م
 ساله في شهر ربيع
 في شهر ربيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الصوم جُنة من النار، والصلاة على أشرف الخلائق محمد وآله الأطهار.

يقول أقلّ العباد محمد المشتهر بهاء الدين العاملي - وفقه الله للعمل في يومه لغده، قبل أن يخرج الأمر من يده:-

لما فرغت من تأليف المقالة الإثني عشرية في الصلاة اليومية، وأختها الإثني عشرية الحجبية، إلتبس متي بعض الأختلاء الأجلاء - وفقه الله لارتقاء معارج الكمال - تأليف لإثني عشرية صومية على ذلك المنوال، فأسعفته بذلك مع ضيق المجال وتوزّع البال، والله أسأل أن ينفع بها الطالبين، وأن يجعلها من أحسن الذخائر ليوم الدين.

فأقول:

الأُمور التي لابدّ للصائم من اجتنابها نوعان:

الأول: أُمور يفسد الصوم بارتكابها، ويتوقف حصول حقيقته على اجتنابها، كالأكل والجماع عمدًا.

الثاني: مالم يست كذلك، ولكن ورد الشرع بنهي الصائم عنه، كالحقنة على الأقرب، والإرتماس عند بعض.

والأُمور الأولى لابدّ في نيّة الصوم من قصد المكلف الإمساك عنها ولو إجمالاً، بخلاف الثانية، وقد كثّر الخلاف بين علمائنا - قدس الله أرواحهم - في تعيينها، ومن ثم اختلفوا في بيان حقيقة الصوم شرعاً على حسب اختلاف مذاهبهم فيها. فبعضهم عرفه بتوطيّن النفس على ترك أُمور ثمانية، وبعضهم بالإمساك عن أُمور عشرة، وبعضهم زاد وبعضهم نقص.

وقد رام بعضهم تعريفه بما ينطبق على جميع المذاهب، فعرفه تارة بالإمساك عن المفطرات مع النيّة، وأخرى بتوطيّن النفس على الإمساك عن المفطرات، وهما

دورتيان إلا بتكلف^(١)، مع انتقاض طرد الثاني بالنية.

وبعضهم عرّفه بالإمساك عن أشياء مخصوصة في زمان مخصوص، على وجه مخصوص. وهو كما ترى^(٢).

وعرّفه بعضهم بكف المكلف كلّ النهار - أو حكمه - عن المنهيات الإثني عشر - الآتي ذكرها - مع النية، وهو جيّد. وقيل: المراد بحكم الكلّ النصف الأخير من النهار مع زيادة أو جزء من آخره، لئلا يخرج نحو صوم المسافر والمريض إذا قدم أو برئ قبل الزوال والتناول، وصوم النذب المنوي قبيل الغروب^(٣).

فصل

مالا يتحقّق الصوم إلا بالإمساك عنه إثناعشر:

الأول والثاني: الأكل والشرب ولو بغير المعتاد، وخلاف ابن الجنيّد نادر، والمرتضى رجع عن موافقته^(٤).

ويلحق بهما السُّعوط^(٥) البالغ الخلق، وفاقاً للشيخ والعلامة^(٦). لا الدماغ،

(١) وهو أن يجزّد لفظ المفطرات عن معناه الحقيقي والإشتقائي ويراد به الأشياء المخصوصة، كما قالوه في تعريف الطهارة باستعمال طهور مشروط بالنية من تجريد الطهور عن معناه الإشتقائي وإرادة الماء والتراب. (منه قدّس سرّه).

(٢) لا يخفى صدقه على الإحرام والتوبة بل على إمساك المنام وقت النوم عن أفعال اليقظة، وإصلاحه بالعناية ممكن. (منه قدّس سرّه).

(٣) صدره بلفظ قيل، لعدم ارتضائه له، لأنّه لا حاجة على هذا التقدير إلى قوله: أو حكمه، إذ يصدق على صوم المسافر مثلاً إذا قدم قبل الزوال والتناول وأوقع النية أنه كفّ عن المنهيات كلّ النهار مع النية، إذ ليس في التعريف إشعار بأنّ الكفّ منوي في كلّ النهار. وأيضاً ينتقض على هذا التقدير بصوم من استمر على الأكل ونحوه كلّ النهار ناسياً، فإن صومه صحيح.

فالصواب إرجاع الضمير في: حكمه، إلى الكفّ كلّ النهار، إذ ملازمة المفطر كلّ النهار نسياناً في حكم الكفّ عنه كلّ عند الشارع، وحينئذٍ فالخاجة إلى قوله: أو حكمه، ظاهرة. (منه قدّس سرّه).

(٤) جلّ العلم والعمل: ٩٠، الناصريات: المسألة ١٢٩ (الجوامع الفقهية: ٢٠٦).

(٥) سَعَطَهُ الدواء كمنعه ونصره: أدخله في أنفه، والسُّعوط كصبور: ذلك الدواء، والسُّعوط كفعود: مصدر. (مجمع البحرين ٤: ٢٥٣).

(٦) المبسوط ١: ٢٧٢، والقواعد ١: ٦٤.

خلفاً للمفيد وسَلار^(٧). ولا الطعنة بما يبلغ الجوف باختياره، وفقاً للتذكرة^(٨) والمنتهى، وخلفاً للمبسوط والمختلف^(٩).

وفي ابتلاع النخامة الصدرية والدماعية في فضاء الفم نظر، والأظهر عدم الإفساد، خلفاً للشهيدين^(١٠)، ووفقاً للمعتبر^(١١) والمنتهى، لإطلاق موثقة غياث^(١٢)، بل صحيحته السالمة عن المعارض.

وللمحقق قول بإفساد الدماغية فقط، وتبعه شيخنا العلائي^(١٣).

وعلى القول بالإفساد في لزوم كفارة الجمع إشكال، والأظهر العدم إلا إذا انفصلت، لعدم ثبوت التحريم على المفطر، بل الأقرب الجواز كما تفيده رواية عبدالله بن سنان من ترجيح ابتلاعها في المسجد^(١٤).

وفي الريق المتغير طعماً بطاهر - كالإليك^(١٥) - إشكال، ومتغير الثلاثة أقوى إشكالاً، وعدم الإفساد مطلقاً قوي. والمنع من مضغه في حسنة الحلبي^(١٦) لا يستلزمه، مع معارضتها بصحيفة محمد بن مسلم المتضمنة مضغ الباقر عليه السلام له

(٧) المقتنة: ٥٤، والمراسم: ٩٨.

(٨) التذكرة ١: ٢٥٨.

(٩) المبسوط ١: ٢٧٣، والمختلف: ٢٢١.

(١٠) الدروس: ٧٤، وتمهيد القواعد: القاعدة ٤٣ (آخر كتاب الذكرى: ١٩).

(١١) المعتبر ٢: ٦٥٣.

(١٢) الكافي ٤: ١١٥، والتهذيب ٤: ٩٩٥/٣٢٣، والوسائل ٧: ٧٧، أبواب ما يمسك عنه

الصائم: ١/٣٩.

هو غياث بن إبراهيم، ورجال السند فيها إليه ثقات إمامية، وهو أيضاً ثقة كما قاله النجاشي وغيره، إلا أن الكشي نقل عن بعض أشياخه عن حمدويه أنه بترى، ولكن هذا البعض مجهول الحال. والعلامة في الخلاصة قال: إنه بترى. وظني أنه أخذ ذلك من كلام الكشي وقد عرفت حاله. فلذلك قلنا: بل صحيحته، لثبوت التوثيق وعدم ثبوت البترية. (منه قدس سره).

(١٣) الشرائع ١: ١٩٣، وجامع المقاصد ١: ١٥٣.

(١٤) الفقيه ١: ٧٠٠/١٥٢ رواه مرسلاً، والتهذيب ٣: ٧١٤/٢٥٦، والوسائل ٣: ٥٠٠ أبواب أحكام

المساجد: ١/٢٠.

(١٥) إليك مثل جمل: كل صمغ يُعَلِّك من لبان وغيره فلا يسيل، عَلَكْتُهُ عَلَكاً، من باب قتل: مَصَّغْتُهُ. (المصباح النير).

(١٦) الكافي ٤: ١١٤، والوسائل ٧: ٧٤، أبواب ما يمسك عنه الصائم: ٢/٣٦.

صائماً (١٧).

والمتغير بالنجس كالظاهر- على الظاهر- وإن حرم، ولم أجد لأحد فيه كلاماً.

أما ريق الغير فلاريب في إفساده، وما في حسنة علي بن جعفر (١٨) من تجويز مص الصائم لسان المرأة لا يستلزم ابتلاعه.
ثم متعمد الإفطار في رمضان وأخواته (١٩) الثلاثة عالماً مختاراً يقضي ويكفر، وكذا مكذب العدلين في الإصباح.

ولا شيء على الساهي، ولا على خائف التلف لعطش أو جوع ونحوه، وفاقاً للعلامة وخلافاً للشهيد (٢٠). وليقتصر على سدة الرmq وإلا قضى وكفر. وهل عليه تقليل المدة بتعظيم الجرع واللقم؟ الأظهر: نعم.

ولا على ظان الغروب فيظهر خلافه، خلافاً للمعتبر، ووفقاً للشيخ والصدوق (٢١)، لصحيحتي زارة (٢٢).

ولا على المعول فيه أوفي عدم الإصباح على عدلين وإن أمكنه العلم (٢٣).

ومكذب الواحد فيه ولو فاسقاً - كما يقضيه إطلاق صحيحة العيص (٢٤) - يقضي فقط. وكذا فاعل المفسد إستصحاباً لليل متمكناً من المراعاة فيخطئ.

(١٧) الكافي ٤: ٢/١١٤ والوسائل ٧: ٧٣ أبواب ما يمك عن الصائم: ١/٣٦.

(١٨) التهذيب ٤: ٩٧٨/٣٢٠، والوسائل ٧: ٧٢ أبواب ما يمك عن الصائم: ٣/٣٤.

(١٩) المراد بأخواته: قضاؤه بعد الزوال، والنذر المعين، والإعتكاف الواجب. (منه قدس سره).

(٢٠) القواعد ١: ٦٦، واللمعة: ٥٨.

(٢١) المعتبر ٢: ٦٧٨، والنهاية: ١٥٥، والفقيه ٢: ٧٥.

(٢٢) الكافي ٣: ٥/٢٧٩، والفقيه ٢: ٣٢٧/٧٥، والتهذيب ٤: ٢٧١ والاستبصار ٢: ١١٥، والوسائل ٧: ٨٧.

أبواب ما يمك عن الصائم: ١/٥١ و ٢.

(٢٣) أما المعول في أحدهما على عدل واحد مع القدرة على العدلين أو على الإستعلام فيقضي فقط. (منه قدس سره).

(٢٤) الكافي ٤: ٤/٩٧، والفقيه ٢: ٣٦٧/٨٣، والتهذيب ٤: ٨١٤/٢٧٠ والوسائل ٧: ٨٤ أبواب ما

يمك عن الصائم: ١/٤٧.

وجاهل الحكم^(٢٥) كالناسي عند بعض، وكالعالم عند آخرين. والأقوى القضاء لاغير.

والمكره بالوَجْرة^(٢٦) كالناسي إجماعاً، وكذا بالتوعد وفاقاً للأكثر، والشيخ يوجب القضاء^(٢٧).

وفي سقوط الكفارة عن الحي بتبرع الغير مطلقاً، أو سوى الصوم، أو العدم مطلقاً أقوال.

وكذا في سقوطها بمسقطه مطلقاً، أو الضروري، أو عدمه مطلقاً، أو إن قصد الفرار.

وكذا في تكررها بتكرّر موجبها في الواحد مطلقاً حتى الإزدراد والنزع، أو مع اختلاف الجنس، أو تخلّلهما، أو العدم مطلقاً.

وسبيل الاحتياط في الكل واضح.

الثالث: إنزال المني ولو بفعل ما يظنّ معه كتختيل الجماع، عن قصد، فيقضي ويكفر.

ولو احتلم نهاراً فصومه صحيح، ولا غسل عليه له إجماعاً.

وفي تحريم نومه لظانته نظر ولم أظفر فيه لأصحابنا بكلام. فإن احتلم ففي

وجوب القضاء إشكال، أما الكفارة فلا، على الأظهر.

الرابع: ولوج الحشفة قبلاً أو دبراً، فاعلاً أو مفعولاً، طفلاً أو بالغاً، حياً أو ميتاً، ذكراً أو أنثى. فيقضي ويكفر.

وفي الخنثى المشكل قبلاً إشكال فاعلاً ومفعولاً، أما دبراً ففسد لها إن كان من واضح.

وقرب في البيان^(٢٨) عدم الغسل بتوالج المشكلين، فلا يفسد صومهما.

(٢٥) كمن ظنّ فساد الصوم بالتناول نسياناً فتناول، أو ظنّ جواز التعويل على قول المخبر الواحد. (منه قدس سره).

(٢٦) وجّر المريض يجره وجراً أوجره: صبّ الوجور في حلقه، والوجور: الدواء يوجر، أي يصبّ في الفم.

(٢٧) المبسوط ١: ٢٧٣.

(٢٨) البيان: ١٤.

والمكره من الزوجين يتحمل كفارة المكره وتغزيه لا قضاءه. فعليه نصف حد الزاني. وفي الأجنبي نظر، والأولية ممنوعة لأشدية الانتقام.

ولا تحمل عن النائم، خلافاً للشيخ (٢٩)، وفي تحمل المسافر ونحوه (٣٠) توقف. والمعتبر حال المتحمل على الأظهر. فلو أكره العاجز عن الحصال وهو قادر لم ينتقل إلى مادونها مع احتمالها.

الخامس: تعمّد البقاء على الجنابة بلا عذر حتى يصبح، وإفساده مشهور، وصحاح الأخبار به متضاربة (٣١)، وخلاف الصدوق ضعيف (٣٢)، وصحيحنا العيص وحبیب (٣٣) محمولتان على التقية (٣٤)، فيقضي ويكفر، وضعف روايات التكفير منجبر بالشهرة، والمرضى وابن أبي عقيل: يقضي لا غير.

وهل يلحق به متعمّد الجنابة ليلاً مع علمه بتعذر الغسل؟ إشكال. وإلحاق ذات الدم أقوى إشكالاً (٣٥)، ومع اللحوق في وجوب ضمّ الوضوء إلى الغسل لصومها نظر (٣٦).

(٢٩) الخلاف ١: ٣٨٤، المسألة ٢٧.

(٣٠) المراد بنحو المسافر من فرضه الإفطار كالمريض، والأقوى عدم التحمل. (منه قدس سره).

(٣١) الكافي ٤: ١٠٥، والتهذيب ٤: ٢١١ و ٢١٢، والاستبصار ٢: ٨٧، والوسائل ٧: ٤٢ أبواب ما يمسك عنه الصائم: ١٦.

(٣٢) المقنع: ٦٠.

(٣٣) التهذيب ٤: ٢١٠/٦٠٨ و ٢١٣/٦٢٠، والاستبصار ٢: ٨٥/٢٦٤ و ٨٨/٢٧٧، والوسائل ٧: ٤٤، أبواب ما يمسك عنه الصائم: ١٦/٥.

(٣٤) وأما صحيحة حبيب الخثعمي فهي مرواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر». واعترض بأن نقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله لا يجمع التقية. وأجيب بإمكان أن ينقل عليه السلام الحديث المشهور عند العامة للتقية. فتدبر. (منه قدس سره).

(٣٥) وجه قوة الإشكال: أنّ الرواية الدالة على أنّ الحائض إن تعمّدت تأخير الغسل حتى تصبح فعليها القضاء ضعيفة، وحملها على الجنب قياس، ومن ثم جزم العلامة في النهاية بعدم وجوب الغسل عليها للصوم. (منه قدس سره).

(٣٦) منشأ النظر التردد في أن حدث الحيض مثلاً هل هو حدث واحد أكبر لا يرتفع إلا بالغسل والوضوء معاً، أو هو مركب من أكبر رافعه الغسل لا غير، وأصغر رافعه الوضوء لا غير؟ ويتفرع على ذلك نية الرفع والاستباحة فيما تقدمه الحائض من أحدهما.

السادس: إصباح الجنب بنومته الأولى غير قاصد للغسل ذاهلاً عنه، فيقضي فقط مع احتمال سقوطه، لا قاصداً تركه ولا متردداً في إيقاعه فيكفر فيها. ولا قاصداً له فلا شيء عليه (٣٧).

السابع: إصباحه بنومته الثانية قاصداً للغسل ظاناً للإنتباه له فيقضي، وهي محرمة وإن حصل، وبدون أحدهما يكفر أيضاً.

الثامن: إصباحه بنومته الثالثة ولو قاصداً للغسل ظاناً للانتباه، فيقضي ويكفر على المشهور، وعليه الشيخان (٣٨)، وفي المعتبر والمنتهى: يقضي فقط إن نام قاصداً له (٣٩).

التاسع: إيصال الغبار إلى الحلق، ومبدؤه مخرج الخاء المعجمة. وقيد بعضهم بالغليظ (٤٠) وهو الحق، فيقضي فقط، وفاقاً للمرتضى. وألحق به الدخان والبخار الغليظان. وموثقة عمرو بن سعيد بنفي البأس عن الدخنة والغبار (٤١) محمولة على الرقيق.

العاشر: الإرتماس، وفاقاً للمفيد والشهيد وجماعة (٤٢)، وادّعى المرتضى

والعلامة في المنتهى بعد أن جزم بجواز نية الاستباحة فيما تقدمه، توقف في نية الرفع. فقال: هل تنوي بالمتقدم رفع الحدث أم بالتأخر لا غير؟ فيه نظر من حيث أن الحدث لا يرتفع إلا بها فكان الأول غير رافع فلا تنوي به الرفع، أو أنه مع التأخر كالجزء فجازت نية رفع الحدث. ثم قال: وكان أبي - رحمه الله - يذهب إلى الأول وعندي فيه توقف. انتهى كلامه.

وللنظر في هذا المقام مجال واسع، وليس في الأحاديث ما يترجح به أحد الاحتمالين. (منه قدس سره).

(٣٧) المراد أنه إنما يجب بالنومة الأولى القضاء فقط إن نام ذاهلاً عن الغسل وعدمه، لا إذا نام قاصداً تركه أو متردداً في أنه هل يوقعه أم لا، فإنه يكفر، ولا إذا نام بقصد إيقاعه، فإنه لا شيء عليه. والحاصل أن الصور أربع: ففي الأولى يقضي فقط، وفي الثانية والثالثة يقضي ويكفر، وفي الرابعة لا شيء عليه. (منه قدس سره).

(٣٨) المقتعة: ٥٥، والنهاية: ١٥٤.

(٣٩) المعتبر: ٢: ٦٧٥، والمنتهى: ٢: ٥٧٤.

(٤٠) كالقواعد: ١: ٦٤، والدروس: ٧٠.

(٤١) التهذيب: ٤: ١٠٠٣/٣٢٤، والوسائل: ٤٨: ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم: ٢/٢٢.

(٤٢) المقتعة: ٥٤، واللمعة: ٥٦، والمهذب: ١: ١٩٢، والكافي في الفقه: ١٨٣.

في الانتصار الإجماع على إفساده (٤٣)، وفي صحيحة محمد بن مسلم إشعار به (٤٤).
والمحقق: لا يفسد وإن حرم (٤٥). والشيخ في النهاية كالمرتضى، وفي الإستبصار
كالمحقق (٤٦). وابن إدريس على الكراهة (٤٧). والعلامة في القواعد متوقف في
الإفساد (٤٨). وقول المرتضى هو المرتضى.

ويجب به القضاء، والثلاثة على الكفارة أيضاً (٤٩).
ويرتفع به حدث الناسي لا العائد إلا إذا نوى حال إخراج الرأس، وفيه
تأمل.

الحادي عشر: القيء، ويجب به القضاء، وفاقاً للأكثر، وصحيحة الحلبي
ناطقة به (٥٠).

وقيل: مع الكفارة. وقيل: لا ولا، وعليه المرتضى وابن إدريس (٥١). أما
تحريمه فإجماعي كعدم إفساده لو ذرع (٥٢).

(٤٣) الانتصار: ٦٢.

(٤٤) الفقيه ٢: ٢٧٦/٦٧، والتهذيب ٤: ٥٨٤/٢٠٢، والاستبصار ٢: ٢٤٤/٨٠، والوسائل ١٩: ٧ أبواب
ما يسك عنه الصائم: ١/١.

والصحيحة: قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع
خصال: الطعام والشراب والنساء والإرتماس». ولا يخفى أنَّ في ذكر هذه الأربعة على وتيرة واحدة إشعاراً
بإفساده كأخواته، وتخصيصه من بينها بالتحريم دون الإفساد خلاف الظاهر.

إن قلت: يمكن على مذهب ابن إدريس أن تحمل النساء على مامتنن المكروهة، فتشمل الحديث
على بيان محرمين ومكروهين ولا يلزم ارتكاب خلاف الظاهر.

قلت: حل الضرر على ما يعم التحريم والكراهة خلاف الظاهر، إذ لا ضرر فيها. (منه قدس سره).

(٤٥) الشرائع ١: ١٨٩.

(٤٦) النهاية: ١٥٤، والإستبصار ٢: ٨٥.

(٤٧) قال في السرائر ص ٨٨: ولا يرتسم فيه فإنه محظور لا يجوز.

(٤٨) ج ١: ٦٤.

(٤٩) أي المفيد والمرتضى والطوسي -رحمهم الله تعالى-.

(٥٠) الكافي ٤: ٢/١٠٨، والتهذيب ٤: ٨٩١/٢٦٤، والوسائل ٦٠: ٧، أبواب ما يسك عنه الصائم:
١/٢٩.

(٥١) جل العلم والعمل: ٩٠، والسرائر: ٨٨.

(٥٢) ذرعه القيء، أي: سبقه وغلبه في الخروج. (النهاية لابن الأثير).

الثاني عشر: الكذب على الله تعالى، أو رسوله صلى الله عليه وآله، أو أحد الأئمة عليهم السلام. وهو مفسد على الأظهر، وفاقاً للشيخين (٥٣) والأكثر. وضعف الروایتين (٥٤) منجبر بالشهرة، ونقض الوضوء مؤوّن، وأوجباً به القضاء والكفارة. وقيل: مغلظ التحريم لامفسد، وعليه المحقق (٥٥) وبعض المتأخرين (٥٦). المرتضى في الانتصار كالشيخين محتجاً بالإجماع، وفي الجمل كالمحقق (٥٧)، ولا منافاة، لجواز الإطلاع عليه بعدها.

وإنما يفسد إذا اعتقد قائله أنه كذب، ولو ظهر الصدق فوجهان. وهل قول الإمامي: إنه تعالى يُرى، أو: كلامه قديم - مثلاً - كذب على الله فيفسد؟ أو كذب فقط فلا إفساد؟ كلّ محتمل ولم أجد لأحد فيه كلاماً.

فصل

الصوم الواجب إثنا عشر:

الأول: شهر رمضان، ويثبت هلاله بالرؤية، أو تواترها، أو مضيّ ثلاثين

مركز تحقيق كاميون علوم إسلامي

(٥٣) المقنعة: ٥٤، والنهاية: ١٥٣.

(٥٤) الكافي: ٤/١٠/٨٩، والتهذيب: ٤/٥٨٥/٢٠٣ و٥٨٦، والوسائل: ٧/٢٠: أبواب ما يمسك عنه الصائم: ٢/٢ و٣.

والروایتان: إحداها رواية أبي بصير، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم. قال، قلت له: هلكنّا. قال: ليس حيث تذهب، إنّما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم السلام».

والأخرى رواية سماعة، قال: «سألته عن رجل كذب في شهر رمضان، فقال: قد أفطر وعليه قضاؤه وهو صائم يقضي صومه ووضوءه إذا تعمد».

والشيخ أول نقض الوضوء بنقض كماله وثوابه. والكذب في هذه الرواية وإن كان مطلقاً إلا أنه محمول على المقيد في الأولى. (منه قدس سره).

(٥٥) الشرائع: ١/١٩٢.

(٥٦) المدارك: ٣١٨.

(٥٧) الانتصار: ٣٢ وجعل العلم والعمل: ٩٠.

من شعبان، أو الشيعاء ولو نساءً أو فتناءً، أو شهادة عدلين متحدة أو ملفقة (٥٨) على الأظهر، صحواً أو غيماً، من داخل أو خارج، لا بشهادتين (٥٩) ولو منضمت، ولا بالواحد خلافاً لسائر (٦٠)، ولا بالجدول، ولا العدد بمعنييه (٦١).

وحكم متفقات المغارب واحد لا مختلفاتها.

واحتمل في الدروس ثبوته في الغربي برؤيته في الشرقي للأولوية، وهو مبني على كروية الأرض، والبرهان الإتي (٦٢) تقتضيها إذا لم يتم اللتمي (٦٣). وقد أثبتتها جماعة من أصحابنا في كتبهم الفقهية.

الثاني: قضاء المكلف ما فاتته من شهر رمضان أو من واجب معين. والثاني يجوز إفساده مطلقاً على الأصح، إلا مع تضيقه بظن الموت. والأول يحرم بعد الزوال إجماعاً لأقبله عند الأكثر، إلا مع تضيقه به أو برمضان آخر.

والنهي في صحيحة ابن الحجاج (٦٤) تنزيهي، وبه يجمع بينها وبين غيرها من الصحاح وغيرها.

(٥٨) المراد بالشهادة الملفقة ما إذا شهد أحدهما برؤية هلال شعبان يوم الأربعاء مثلاً، والآخر برؤية هلال رمضان ليلة الجمعة، فقد يلفق من قولها أن أوله الجمعة. ويحتمل عدم القبول لاختلاف المشهود عليه. (منه قدس سره).

(٥٩) خبر الشيعاء لا يسمى شهادة عند الفقهاء، فلا تناقض في العبارة. (منه قدس سره).

(٦٠) المراسم: ٩٦.

(٦١) المعنى الأول: عدت شعبان تسعة وعشرين أبداً ورمضان ثلاثين أبداً. والمعنى الثاني: عدت خمسة من أيام رمضان الماضي وصوم الخامس من الحاضر. (منه قدس سره).

(٦٢) صورته: أن من جالس السفينة ونظر إلى جانب الجبل رأى أولاً فوق الجبل وثنياً تحتها، فينبغي أن تكون الأرض كروية، لأنها لو كانت غير كروية لما اختلفت الرؤية ورأى فوقه وتحتة دفعة واحدة. فذهبتا من المعلول الذي هو الرؤية المذكورة إلى العلة التي هي كروية الأرض. (منه قدس سره).

(٦٣) صورته هكذا: لما كانت الطبيعة الأرضية المستعدة للحركة والسكون واحدة بسيطة، والفاعل الواحد لا يفعل فيها إلا الفعل الواحد دون الأفعال الكثيرة من الأشكال المختلفة كالثلث والمربع وغير ذلك، فينبغي أن تكون الأرض كروية، لأنها إن كانت غير كروية يتصور فيها أفاعيل كثيرة كما ذكر. فذهبتا من العلة التي هي بساطة الأرض إلى المعلول الذي هو كرويتها. تأمل. (منه قدس سره).

(٦٤) التهذيب ٤: ١٨٦/٥٢٢، والوسائل ٧: ٩٠، أبواب ما يسلك عنه الصائم: ٦/٤.

ولا يجب فوريته، خلافاً لأبي الصلاح (٦٥). نعم يجب تقديمه على رمضان الآتي.

ومؤخره إليه مع العزم عليه فيفطر عند الضيق لمرض أو دم مانع أو سفر ضروري يقضي فقط. وبدونه مع الفدية عن كل يوم بمُدَّ عند الأكثر، والشيخ بمُدَّين (٦٦)، ومستمر المرض يفدي فقط.

الثالث: ما يتحملة المكلف عن غيره، إما بأجرة، فيجب تبسّسه بما يعتد به متشاعلاً على الأظهر. أو بدونها، وهو مافات الأب لعذر - على قول - ومطلقاً - على آخر - وتمكّن من قضاؤه، فيجب على أكبر ذكور أولاده القيام به.

ومع تساوهم فالشيخ: يوزّع، وابن البراج: يقرع، وابن إدريس: يسقط (٦٧). والأول أقرب. والمعيّة ساعة بخلاف الصلاة. ويوم الكسر كفائي كالواحد. فلو أفطراه بعد الزوال - وهو عن رمضان - ففي وجوب الكفارة، ثم في تعددها أو وحدتها عليها بالسوية، أو كفائيتها نظر. ويحتمل الفرق بين الدفعي والتعاقبي، ففي الأول كالثاني وفي الثاني على الثاني.

ولو اجتمع الأسنّ طفلاً والبالغ، فالشهيد الثاني على الثاني (٦٨)، وفيه نظر، لورود صحيحة الضفّار بلفظ الأكبر (٦٩)، واسم التفضيل إنما يشقّ ممّا يقبل التفاضل وهو هنا في السنّ لا غير.

ولا قضاء على غير الإبن لو فُقد، بل يتصدّق من التركة عن كلّ يوم بمُدَّ. والمفيد (٧٠): يقضي حينئذ أكبر ذكور أهله، ومع فقدهم فالنساء، وهو مختار الدروس ونقله عن ظاهر القدماء (٧١).

(٦٥) الكافي في الفقه: ١٨٤.

(٦٦) النهاية: ١٥٨.

(٦٧) المبسوط ١: ٢٨٦، والمهذب ١: ١٩٦، والسرائر: ٩١.

(٦٨) الروضة ٢: ١٢٢.

(٦٩) الكافي ٤: ٥/١٢٤، والفقيه ٢: ٤٤١/٩٨، والتهذيب ٤: ٧٣٢/٢٤٧، والاستبصار ٢: ١٠٨/٣٥٥.

والوسائل ٧: ٢٤٠ أبواب أحكام شهر رمضان ٣/٢٣.

(٧٠) المقنعة: ٥٦.

(٧١) الدروس: ٧٧.

ولا يجزئ الإستئجار مع القدرة، على الأظهر. وفي وجوبه مع العجز نظر.
وهل المرأة كالرجل في القضاء عنها؟ قيل: نعم، كالدروس. وقيل: لا،
كالسرائر (٧٢). والأول أقرب.

ويتفرع عليها الخنثى. فلو كان له ولدان ظهري وبطني، سقط عنها على
الثاني. واحتمل على الأول تخصيص الأول، وتشريكه مع الثاني.
الرابع: ما وجب بنذر أو عهد أو يمين، وينعقد فيما وجب بأحدها وأصالة،
خلافًا للشيخ والمرتضى (٧٣).

ولا يجب تتابعه إلا باشتراطه لفظاً أو معنى، خلافاً لابن البراج (٧٤).
ويتعين بتعين الزمان. فلو صادف مرضاً، أو سفراً، أو دماً مانعاً، أو عيداً،
أو تشريقاً، أفطر وعليه القضاء على الأظهر.
أما المكان فللشيخ في تعيينه بالنذر قولان (٧٥). واشتراط العلامة المزية وهو
ظاهر أبي الصلاح (٧٦).

وناذر صوم داود إن والى فلا كفارة، وفقاً للعلامة (٧٧)، وخلافاً
للسرائر (٧٨).

وناذر الشهر مخير بين العددي والهلالي إن بدأ بأوله، وإلا فالعددي.
وناذر يوم لقضاء رمضان لا يفطر مطلقاً، فقبل الزوال كفارة وبعده
كفارتان.

الخامس: صوم بدل الهدي لفاقده وإن وجد ثمنه، وهو ثلاثة أيام
متتابعات في الحج وسبعة - ولو متفرقة على الأصح - إذا رجع إلى أهله.

(٧٢) الدروس: ٧٧، والسرائر: ٩١.

(٧٣) المبسوط ١: ٢٧٦، والمسائل الطرابلسيات الثالثة، المسألة ٢٢ (المطبوعة في ضمن مجموعة رسائل
المرتضى).

(٧٤) المهذب ١: ١٩٨.

(٧٥) المبسوط ١: ٢٨٢. لم أعثر على قوله الآخر ونقله في الدروس: ٧٨.

(٧٦) المختلف: ٢٤٨، والكافي في الفقه: ١٨٥.

(٧٧) المختلف: ٢٥٠.

(٧٨) ص ٩٦.

وشرط الخمسة فقد ثمنه (٧٩)، وإلا أبقاه عند من يذبح عنه في ذي الحجة.
السادس: صوم شهرين متتابعين، جامعاً بينه وبين العتق وإطعام الستين،
 في كفارة قتل العمد، والإفطار في نهار رمضان -لا غيره- على محرم أصالة كالزنا، أو
 العارض كالحيض.

ومختبراً بينه وبين كلّ منها في الإفطار على محلّ، وخلف النذر والعهد،
 وإفساد واجب الإعتكاف، وجزّ المرأة شعرها في المصاب.

وبينه وبين البدنة والإطعام، في صيد المحرم نعمة.

ومرتباً على العتق، فإن عجز بالإطعام، في الظهار وقتل الخطأ.

السابع: صوم شهر عددي أو هلالي في ظهار العبد وقتله الخطأ، وعددي في
 صيد المحرم بقرة الوحش أو حماره، إذا عجز عن البقرة ثم عن إطعام الثلاثين.

الثامن: صوم ثمانية عشر يوماً لكلّ من وجب عليه شهران فعجز عنها،
 وللمفوض من عرفات قبل الغروب عامداً إذا عجز عن البدنة.

التاسع: صوم عشرة أيام في صيد المحرم طيباً، مرتباً على الشاة ثم على إطعام
 العشرة.

العاشر: صوم تسعة أيام في صيد البقرة أو الحمار، إذا عجز من الخصال
 الثلاث.

الحادي عشر: صوم ثلاثة أيام مرتباً على إطعام العشرة في كفارة إفطار
 قضاء رمضان بعد الزوال.

وعلى التخيير بين إطعامهم أو كسوتهم أو العتق في كفارة اليمين، ونتف المرأة
 شعرها في المصاب، وخدش وجهها، وشقّ الرجل ثوبه على الولد والزوجة.

وفي الحلف بالبراءة إن عجز عن كفارة الظهار.

ومختبراً بينها وبين شاة أو إطعام العشرة في حلق المحرم رأسه لأذى أو غيره.

وبينها مرتباً على البدنة أو البقرة في جماع المحلّ أمته المحرمة بإذنه.

الثاني عشر: صوم يوم واحد للمعتكف يومين ندياً، وكذا معتكف خمسة والثمانية، وهكذا كل ثالث.

ولن نام عن العشاء إلى الانتصاف فيصوم ذلك اليوم، قاله الشيخ (٨٠)، ووافقه (٨١) ابن إدريس (٨٢). ولو أفسده احتمال الكفارة وعدمها. وإن سافر قضاه. ولو وافق مرضاً، أو دماً مانعاً، أو عيداً، أو صوماً معيناً احتمال السقوط والقضاء ومقرّب الدروس التداخل في الأخير (٨٣).

فصل

الصوم المستحب غير محصور، ولنذكر من مؤكّده إثني عشر:

الأول: صوم يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله، وهو سابع عشر ربيع الأول (٨٤)، وفي الكافي أنه ثاني عشره (٨٥) وهو موافق لبعض العامة (٨٦). والأول هو المشهور.

الثاني: صوم يوم مبعثه صلى الله عليه وآله، وهو السابع والعشرون من

(٨٠) النهاية: ٥٧٢.

(٨١) لا يخفى أن موافقة ابن إدريس للشيخ - طاب ثراه - تدل على وجود دليل آخر سوى خبر الآحاد، فيبقى العمل بذلك. وهذا هو الباعث على التعرّض لموافقتة. (منه قدس سره).

(٨٢) السرائر: ٣٦١. الظاهر أنه قائل باستحباب هذا الصوم، فراجع.

(٨٣) الدروس: ٢٠٥.

(٨٤) اعلم أنهم قد ذكروا أن حل أمه صلى الله عليه وآله به كان في أيام التشريق - كما في الدروس وغيره من الكتب الخاصة والعامة - وهذا لا يجمع ولادته صلى الله عليه وآله في ربيع الأول، للزوم أقلية مدة حمله صلى الله عليه وآله عن أقل مدة الحمل، أو أكثريتها عن أكثرها. وقد يجاب بأن ذلك من خواصه صلى الله عليه وآله. وفيه: إن الخواص معدودة وليس هذا منها.

والحق في الجواب أن يقال: إنه قد اشتهر أن أهل الجاهلية كانوا إذا اضطروا إلى الحرب في الأشهر الحرم أنسؤوها، أي حرّموا شهوراً بعدها وأوقعوا فيها أفعال الحج، وسَمَوْا أيامها بتلك الأسماء. فأنزل الله تعالى: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» وقد اتفق حمله صلى الله عليه وآله في أيام التشريق بذلك الإصطلاح. فلا إشكال. (منه قدس سره).

(٨٥) الكافي ١، كتاب الحجّة باب مولد النبي ووفاته صلى الله عليه وآله.

(٨٦) السيرة لابن هشام ١: ١٦٧، وتاريخ الطبري ١: ٥٧١.

رجب. روى الحسن بن راشد أنه يعدل صوم ستين شهراً (٨٧).

الثالث: صوم يوم الغدير، روى الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام: «قال، قلت له: جعلت فداك، للمسلمين عيد غير العيدين؟ قال: نعم، أعظمهما وأشرفهما. قلت: فأَيُّ يوم هو؟ قال: هو يوم نُصِب أمير المؤمنين عليه السلام فيه علماً للناس. قلت: جعلت فداك، فما ينبغي لنا أن نصنع فيه؟ قال: تصومه يا حسن! وتكثر الصلاة على محمد وآله، وتبرأ إلى الله ممن ظلمه. وإن الأنبياء كانت تأمر الأوصياء باليوم الذي يقام فيه الوصي أن يتخذ عيداً. قلت: فما لمن صامه؟ قال: صيام ستين شهراً» (٨٨).

الرابع: صوم أيام ثلاثة في كل شهر: أول أخمسه وآخرها، وأول أربعاء عشره الثاني. روي أن ذلك يعدل صوم الدهر ويذهب وحر الصدر - بالمهملتين - أي وسوسته (٨٩). والعاجز عن صيامها يتصدق عن كل يوم بمئة أو درهم.

الخامس: صوم أيام البيض، وهي: الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر. روي أن من صامها في كل شهر فكأنها صام الدهر (٩٠)، ولتسميتها بأيام البيض وجهان مشهوران (٩١).

السادس: صوم يوم عرفة، بشرط تحقق هلال ذي الحجة وعدم إضعافه عن الدعاء. روي أن صومه كفارة تسعين سنة (٩٢).

السابع: صوم يوم المباهلة، وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة. وفي مثله

(٨٧ و ٨٨) الكافي ٤: ١/١٤٨، والفقيه ٢: ٥٤/٢٤٠، والتهذيب ٤: ٩٢١/٣٠٥. والوسائل ٧: ٣٢٩، أبواب الصوم المندوب: ١/١٥، و ٢/١٤.

(٨٩) الكافي ٤: ١/٨٩، والفقيه ٢: ٤٩/٢١٠، والتهذيب ٤: ٩١٣/٣٠٢، والاستبصار ٢: ١٣٦/٤٤٤، والوسائل ٧: ٣٠٣، أبواب الصوم المندوب: ١/٧.

(٩٠) علل الشرائع: ٣٧٩، والوسائل ٧: ٣١٩، أبواب الصوم المندوب: ١/١٢.
(٩١) الوجه الأول: أن لياليها بيض بالقمر، والمراد: الليالي البيض. والوجه الثاني: ما رواه الصدوق في كتاب علل الشرائع: إن آدم لما أهبط إلى الأرض أهبط مسوداً البدن، فبكت الملائكة لذلك وسألوا الله أن يرده إليه بياضه. فناداه مناد من السماء: صم لربك. فاتفق صيامه ثالث عشر الشهر، فذهب ثلث السواد. ثم نودي: صم الرابع عشر. فصامه، فذهب ثلثا السواد. ثم نودي: صم الخامس عشر. فصامه، فأصبح وقد ذهب السواد كله. (منه قدس سره).

(٩٢) الفقيه ٢: ٥٢/٢٣٢، والوسائل ٧: ٣٣٤، أبواب الصوم المندوب: ٥/١٨.

تصدق أمير المؤمنين عليه السلام بخاتمه وهو راعع، فنزل قوله تعالى: «إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون» (٩٣).

الثامن: صوم أول ذي الحجة إلى تاسعه. روي أن من صامه كتب له صوم ثمانين شهراً، فإن صام التسع كتب له صوم الدهر (٩٤).

التاسع: صوم رجب. روي أن من صامه كله كتب الله له رضاه، ومن كتب له رضاه لم يعذبه (٩٥).

العاشر: صوم شعبان. روي أن صوم شعبان وشهر رمضان متتابعين توبة من الله تعالى (٩٦).

الحادي عشر: صوم يوم دحو الأرض أي بسطها من تحت الكعبة، وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة (٩٧). روي أنه يعدل ستين شهراً (٩٨).

(٩٣) المائدة: ٥٥.

(٩٤) الفقيه ٢/٥٢: ٢٣٠، ومصباح المتجعد: ٤٦٥، والوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب: ١٨/٢ و٣.

(٩٥) المتعة: ٥٩، والوسائل ٧: ٣٥٦ أبواب الصوم المندوب: ٢٦/١٥.

(٩٦) الكافي ٤: ١/٩١، ٢، والفقيه ٢/٥٧: ٢٤٨ و٢٥٠، والتهذيب ٤: ٣٠٧/٩٢٥، والاستبصار ٢/٣٧: ٤٤٩، والوسائل ٧: ٣٦٨ أبواب الصوم المندوب: ٢٩.

(٩٧) قد يقال: إن وقوع دحو الأرض في الخامس والعشرين من ذي القعدة يقتضي تحقق الشهر قبل الدحو، وحيث أن الشهر مؤلف من الأيام والليالي، وهي لا تتحقق قبل خلق الفلك، فيكون خلقه قبل الدحو، وهذا ينافي قوله تعالى: «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى على السماء فسوّاهن سبع سماوات». فإن هذه الآية الكريمة تقتضي تقدم دحو الأرض على خلق الفلك.

والجواب: إن الآية الكريمة لم تدل على أن أصل خلق السماء بعد الدحو، وإنما دلت على أن جعلها سبع طبقات إنما وقع بعد الدحو. فيجوز أن يكون سبحانه خلق السماء في أول الأمر طبقة واحدة، ثم دحا الأرض ثم جعل السماء سبع طبقات. وربما يدل بظاهره على ذلك قوله تعالى: «أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها رفع سمكها فسّوها وأغطش ليلها وأخرج ضحاها والأرض بعد ذلك دحاه» وقد ذكر المفسرون أن امتداد الجسم إذا اعتبر من العلو إلى السفلى يستقى عمقاً، وإذا اعتبر من السفلى إلى العلو يستقى سُمكاً.

ثم لا يخفى أنه يكفي في تحقق الليل والنهار وجود جرم الأرض وإن كان خلق قبل الدحو صغيراً جداً، إذ الليل ليس إلا محروط ظل الأرض والنهار مقابله، وهما حاصلان، فقد تحقق الليل والنهار قبل الدحو وزال الإشكال. ويمكن التفصي عنه بوجه آخر أوردناه في تفسيرنا الموسوم بالعروة الوثقى، وبسطنا الكلام هناك بما لا مزيد عليه. (منه قدس سره).

(٩٨) الكافي ٤: ١/٤٩، ٢، والفقيه ٢/٥٤: ٢٣٨، والتهذيب ٤: ٣٠٤/٩١٩، والوسائل ٧: ٣٣١ أبواب

الثاني عشر: صوم يوم عاشوراء حزناً. روي أنه كفارة سنة (٩٩). وليكن الإفطار به. العصر على شربة من ماء، كما روي عن الصادق عليه السلام (١٠٠).

فصل

الصوم المحرم إثنا عشر:

الأول: صوم يومي العيدين، وتحريمه مما أجمع عليه أهل الإسلام. واستثنى الشيخ صوم العيد في كفارة القتل في شهر حرام (١٠١). والرواية ضعيفة (١٠٢).

الثاني: صوم أيام التشريق، وتحريمه مما أجمع عليه علماءنا. وخصه الأكثر بمن كان بمنى، وألحق الشيخ مكة، واستثنى كما سبق (١٠٣)، وزاد العلامة التخصيص بالناسك (١٠٤)، ولم نظفر له بمستند.

الثالث: صوم يوم الشك بنية رمضان، أما بنية قضاؤه أو النذر فلا. فلو أفطره القاضي بعد الزوال أو الناذر فظهر منه، احتمل سقوط الكفارة ووجوبها عن القضاء أو النذر، أما عن رمضان فلا.

الرابع: صوم المعصية شكراً لا زجراً.

الخامس: صوم الصمت بأن ينويه صامتاً إلى الليل، وتحريمه إجماعي والنص به ناطق (١٠٥)، ففساده مما لا ريب فيه. واحتمل بعضهم صحته، لتوجه النهي إلى أمر خارج (١٠٦). وهو كما ترى.

→ الصوم المندوب: ١٦/٤٣.

(٩٩) التهذيب ٤: ٩٠٧/٣٠٠، والاستبصار ٢: ٤٣٩/١٣٤، والوسائل ٧: ٣٣٧ أبواب الصوم المندوب: ٣/٢٠.

(١٠٠) مصباح المتجعد: ٧٢٤، والوسائل ٧: ٣٣٨ أبواب الصوم المندوب: ٧/٢٠.

(١٠١) المبسوط ١: ٢٨١.

(١٠٢) الكافي ٤: ٨/١٣٩، والتهذيب ٤: ٨٩٦/٢٩٧، والوسائل ٧: ٢٧٨ أبواب بقية الصوم الواجب: ١/٨.

(١٠٣) المبسوط ١: ٢٨١، ٣٧١.

(١٠٤) القواعد ١: ٦٨.

(١٠٥) الفقيه ٢: ٢٠٨/٤٧ و ٤٧٨/١١٢، والوسائل ٧: ٣٩٠ أبواب الصوم المحرم والمكروه: ١/٥ و ٢ و ٣.

(١٠٦) المدارك: ٣٥٢.

السادس: صوم الوصال، وتحريمه إجماعي، وفسر الأكثر بأن يجعل عشاؤه سحوره. والظاهر تقييده بأن ينوي صوم النهار مع ذلك الجزء الليلي ابتداءً، فلو ضمّه بعد الغروب لم يفسد النهار، وفي أثناؤه إشكال.

وقد يفسر بصوم يومين متواليين من غير إفتار بينهما. وبالأول صحيحاً الحلبي وابن البختري (١٠٧)، وبالثاني رواية ضعيفة (١٠٨) عمل بها في المعبر ووافقه في السرائر (١٠٩).

السابع: صوم المرأة ندباً بغير إذن زوجها، وتحريمه إجماعي، ولا فرق بين الدائم والمتعة.

الثامن: صوم المملوك ندباً بدون إذن مولاه، وهو إجماعي أيضاً. ولا فرق بين إضعافه وعدمه. ولو هأياه (١١٠) صح في يومه إذا لم يسر الضعف إلى يوم مولاه.

التاسع: صوم ذات الدم المانع منه.

العاشر: الصوم ندباً لمن عليه صوم واجب، وفاقاً للشيخين (١١١) والأكثر. وحسنة الحلبي ورواية الكنافي مقيّدتان بقضاء رمضان (١١٢)، وكلامهم مطلق.

الحادي عشر: صوم المريض الظانّ التضرّره بوجوده، أو بقول عارف ولو كافراً. ولو تكلفه بطل وإن انكشف عدم التضرّر. ويمكن الفرق بين الإنكشاف بعد الزوال وقبله، فيبطل في الأول، ويجدد في الثاني مع احتمال الاكتفاء بالأوّل.

(١٠٧) الكافي ٤: ٢/٩٥، ٣، والتهذيب ٤: ٨٩٨/٢٩٨، والوسائل ٧: ٣٨٨ أبواب الصوم المحرم والمكروه: ٧/٩٠.

(١٠٨) الكافي ٤: ٥/٩٢، والتهذيب ٤: ٩٢٧/٣٠٧، والاستبصار ٢: ٤٥٢/١٣٨، والوسائل ٧: ٣٨٩، أبواب الصوم المحرم والمكروه: ١٠/٤.

(١٠٩) المعبر ٢: ٧١٤، والسرائر: ٩٧.

(١١٠) هأياه مهأياه - وقد يخفف - فيقال: هأيته مهأياه: جعلت له هيئة معلومة، والمراد: النوبة. والمهأياه في كسب العبد: إنها يقسمان الزمان بحسب ما يتفقان عليه ويكون كسبه في كل وقت لمن ظهره بالقسمة. (المصباح المنير، مجمع البحرين).

(١١١) المقنعة: ٥٧، والنهاية: ١٦٣.

(١١٢) الكافي ٤: ١/٢٣، ٢، والتهذيب ٤: ٨٣٥/٢٧٦ و ٨٣٦، والوسائل ٧: ٢٥٣ أبواب أحكام شهر رمضان: ٥/٢٨ و ٦.

وظأن الضرر التام بترك الجامعة نهاراً يجامع على الأظهر، وتردد فيه في المنتهى (١١٣). وهل لزوجه الصائمة (١١٤) الإمتناع فيتحمل عنها الكفارة؟ نظر. ويتعين لو كانت معها حائض. وقيل: يتخير بينهما، لتعارض المفسدين. ولو كانت معها مجنونة أو مسافرة ونحوهما تعينت.

الثاني عشر: صوم الواجب سفرأ، إلا النذر المقيّد به، وثلاثة الهدى، وثمانية عشر البدنة. والمرتضى أضاف المعين إن صادفه (١١٥)، والمفيد ماسوى رمضان من الواجب (١١٦)، والصدوقان صوم الصيد (١١٧). والعمل على المشهور. والضابط قصر الصلاة، ولا تخيير في الأربعة (١١٨) على الأظهر. وجاهل الحكم معذور فيجزئه، ويفطر أثناء النهار متى علم ويقضيه. والمفطر قبل حد الترخّص أو بعده بعد الزوال (١١٩) يقضي. أما التكفير لو استمر على سفره فبني على عدم السقوط بطروء المسقط. والقادم مفطراً يمك استحباباً ويقضي، ومسكاً قبل الزوال يتم ويجزئه، وبعده كالمفطر، وكذا المعافى (١٢٠).

مركز تحقيقات كميّات علوم إسلامي

(١١٣) ج ٢ ص ٥٩٧.

(١١٤) صوماً واجباً لا يجوز إفساده. فليس لها الإمتناع في المندوب ولا قضاء رمضان قبل الزوال. (منه) قدس سره).

(١١٥) جعل العلم والعمل: ٩٢.

(١١٦) المقنعة: ٥٥.

(١١٧) المقنعة: ٧٨.

(١١٨) أي في الأماكن الأربعة وهي: المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، ومسجد الكوفة، والحائر الحسيني عليه السلام.

(١١٩) المراد وصوله إلى حد الترخّص بعد الزوال، وهذا مذهب المفيد وجماعة من المتأخرين، والروايات من الصحاح والحسان والموثقات ناطقة به. والسيد المرتضى وأتباعه: إنه يفطر وإن بلغ حد الترخّص قبل الغروب بلحظة، لقوله تعالى: «أو على سفر». (منه قدس سره).

(١٢٠) أي: المعافى من المرض.

فصل

الأمور المعتمدة في نية الصوم إثنا عشر:

- الأول:** تعيين سبب الصوم من نذر، أو كفارة، أو تحمّل، ونحوها. ولا يشترط في رمضان. وألحق به المرتضى النذر المعين (١٢١) وهو قريب، وفي إلحاق طارئ التعين، كما أطلق لظن الموت، والقضاء لقرب رمضان احتمال.
- ولو نوى في رمضان غيره عالماً (١٢٢) صح عنه، عند الشيخ والمرضى والمحقق (١٢٣)، وفي السرائر والمختلف: لا يصح (١٢٤)، وهو الأصح.
- الثاني:** قصد الوجوب أو الندب، ولا يجزئ التردد مع إمكان الجزم، ويجزئ مع عدمه، وفقاً لشيخنا الشهيد في متونه الأربعة (١٢٥).
- الثالث:** قصد الأداء أو القضاء في غير رمضان، وفيه لا يلزم قصد الأداء، ويجوز لتوخيهِ التردد بينهما على الأقرب.
- الرابع:** قصد القربة، ولا يضرم طمع الثواب ودفع العقاب إذا كانت هي المقصد الأصلي. أما العكس فالأكثر على إفساده النية في الصوم وغيره. وفي التساوي نظر، والأظهر عدم الإفساد فيهما. وكذا لو أمره الطبيب بالحمية فضمها إليها. وقد يفرق بين الصوم المعين وغيره (١٢٦).
- الخامس:** تنجيزها أو حكمه كالتعليق بمشيئة الله (١٢٧) أو بقاء الجبل حجراً،

(١٢١) جل العلم والعمل: ٨٩.

(١٢٢) أي عالماً بأنه من شهر رمضان. وأما الجاهل بأنه منه فينصرف إليه ويجزئ عنه. وأنا لم أطلع على مخالف فيه والظاهر أنه إجماعي. (منه قدس سره).

(١٢٣) المبسوط ١: ٢٧٦، وجل العلم والعمل: ٨٩، والمعتبر ٢: ٦٤٤.

(١٢٤) السرائر: ٨٤، والمختلف: ٢١٤.

(١٢٥) الدروس: ٧٠، والبيان: ٢٢٤، والقواعد والفوائد ١: ٨٥، ولم أعر عليه في اللمعة.

(١٢٦) أي فلا يفسد في المعين ويفسد في غيره.

(١٢٧) ولو لغير التبرك، فإنه سبحانه يريد الطاعات. أما لو علق بمشيئة الله المعاصي فإنه يفسد عندنا ويصح عند الأشاعرة. (منه قدس سره).

لا بقدم زيد مثلاً. ونأذر صوم يوم قدومه ينوي ليلاً إن جزم به أو ظنّ - على الأظهر -
فله التعليق به، وإن شكّ فقدم قبل الزوال والتناول نوى وصحّ.

السادس: الاستدامة الحكيمة إلى الليل، فلو قصد الإفطار أثم قطعاً (١٢٨)،
وهل يفسد صومه؟ أبو الصلاح: نعم، وأوجب القضاء والكفارة (١٢٩)، ووافقه في
المختلف على القضاء (١٣٠). والمرضى والشيخ: لا، ووافقه في المعتبر بشرط تجديد
النية (١٣١). وللبحث من الطرفين مجال، ولانصّ في هذا المقام.

السابع: إيقاعها فيما بين أول الليل والفجر في الصوم المعين وإن تخلّل
مفسد، ويصحّ مقارنتها للفجر، خلافاً للمفيد (١٣٢) وابن أبي عقيل.

ولا تجزئ في شعبان عن ناسيها في رمضان، خلافاً للخلاف (١٣٣).

الثامن: إيقاعها قبل الزوال لناسيها ليلاً، والجاهل بوجوب ذلك اليوم
فيعلم، ومن تجدد عزمه على صوم واجب غير معيّن كالقضاء والنذر المطلق.

التاسع: إيقاعها ولو في آخر النهار لمن تجدد عزمه على صوم مندوب.

العاشر: تجديدها لو نوى الندب فظهر الوجوب وبالعكس.

الحادي عشر: تجديدها لو نوى عن سبب فظهر الوجوب أو الإستحباب
بغيره.

الثاني عشر: تعددها بتعدّد الأيام في غير رمضان إجماعاً، واكتفى فيه
الشيخان بالواحدة في أوله (١٣٤)، ونقل المرتضى عليه الإجماع (١٣٥).

وما يقال من أنّ مبنى الخلاف على أن صومه عبادة واحدة، فلا يفرق النية

(١٢٨) ولا ينافي ذلك ما اشتهر من أن نية المعصية لا تؤثر عقاباً. وقد أطنبت الكلام في ذلك في حواشي
القواعد الشهيدة. (منه قدس سره).

(١٢٩) الكافي في الفقه: ١٨٢. فيفسد عنده بالاستمناء وإن لم يخرج المني. (منه قدس سره).

(١٣٠) المختلف: ٢١٦.

(١٣١) الخلاف ١: ٤٠١، المسألة ٨٩، والمعتبر ٢: ٦٥٢.

(١٣٢) القنعة: ٤٨.

(١٣٣) الخلاف ١: ٣٧٦، المسألة ٥.

(١٣٤) القنعة: ٤٨، والمبسوط ١: ٢٧٦.

(١٣٥) الإنتصار: ٦١.

على أجزائها، أو عبادات متعدّدة، ليس بشيء (١٣٦).

فصل

لا يصح الصوم من اثني عشر:

الأول: الطفل وإن بلغ أثناء نهار رمضان ولم يتناول، خلافاً للخلاف (١٣٧).

ولو ظنّ الشاك في البلوغ الإيماء بالجماع لم يجب الإمتحان، لتوقف الوجوب عليه، ولو قطع احتمله، والحقّ عدمه، لجريان الدليل.

الثاني: المجنون، وإن كان بفعله هرباً منه. ولا يمنع من المفطرات ولا يُمرّن، ولا دخل لسبق النية، خلافاً للخلاف (١٣٨).

الثالث: ذات الدم المانع منه، وهل لها جلبه بعلاج، كتقديم عاداتها أو تأخيرها لتصادف رمضان أو النذر المعين؟ إشكال. ولم أظفر للقوم فيه بكلام.

الرابع: المغمى عليه ولو لحظة، ولا قضاء عليه. وصحّح المفيد والمرتضى صومه إن سبقت نيته، وأوجبا القضاء إن لم ينو (١٣٩).

أما صوم النائم فصحيح إجماعاً مع سبق النية. ولو استغرق النهار لشرب مرقد عامداً عالماً في صحته نظر (١٤٠).

الخامس: السكران، وهو كالمغمى عليه إلّا في عدم القضاء.

السادس: الكافر، ولا يصحّ منه إلّا ما أدرك فجره مسلماً لا ما أدرك

زواله، خلافاً للمبسوط (١٤١).

(١٣٦) لأنّ مجوّز الوحدة لا يمنع التعدّد بل يجوّزه أيضاً. وفي العبارة إشارة إلى ذلك حيث قلنا: واكتفى الشيخان بالواحدة. (منه قدّس سرّه).

(١٣٧) ج ١، ص ٣٩٣، المسألة ٥٧.

(١٣٨) ج ١، ص ٣٩١، المسألة ٥١.

(١٣٩) المقنعة: ٥٦، وجل العلم والعمل: ٩٣.

(١٤٠) الكلام على تقدير سبق النية. وأما القول بوجوب القضاء كما في الصلاة فقياس. (منه قدّس سرّه).

(١٤١) ج ١، ص ٢٨٦.

والردة مطلقاً في أثناء النهار مبطله مطلقاً، والشيخ والمحقق: إن بقيت إلى آخره (١٤٢). وعلى المرتد القضاء ولو فطرياً، دون المخالف إذا استبصر، تخفيفاً عليه للصحة عبادته، للروايات الصحيحة بعدم صحتها (١٤٣).

السابع: المريض المتضرر به كما مر. وفي إلحاق الصحيح الخائف المرض به إشكال، ومال إليه بعض الأصحاب (١٤٤)، وهو غير بعيد، وتردد في المنتهى (١٤٥).

الثامن: المسافر، ولا يصح منه الواجب سوى مامر. أما المندوب فالصدق في الفقيه: لا يصح مطلقاً (١٤٦). وفي المقنع: إلّا ثلاثة الحاجة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله، والاعتكاف في الأربعة (١٤٧). ووافقه المفيد في الثلاثة وأضاف مشاهد الأئمة سلام الله عليهم (١٤٨). وبعض المتأخرين على الكراهة (١٤٩)، بمعنى قلة الثواب إلّا في ثلاثة الحاجة.

والمسألة محل توقف، والأحوط كقت المسافر عن مطلق المندوب سواها، لصحة روايات المنع وضعف روايات الصحة إلّا روايتها (١٥٠).

ولا يحرم سفر ناذر الدهر عدم وقت القضاء، وإلّا حلّ (١٥١)، ويفدي عن

(١٤٢) المبسوط ١: ٢٦٦، والمعتبر ٢: ٦٩٧.

(١٤٣) كصحيحة أبي حنيفة الثمالي عن علي بن الحسين عليها السلام أنه قال: «لو أن رجلاً عمّر عمر نوح في قومه ألف سنة إلّا خسين عاماً يصوم النهار ويقوم الليل بين الركن والمقام ولقي الله بغير ولايتنا لم ينتفع بذلك شيئاً».

وصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام أنه قال له: «يا محمد! إن أمة الجور وأتباعهم لعزولون عن دين الله قد ضلّوا وأضلّوا، فأعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون على شيء مما كسبوا ذلك هو الضلال البعيد». (منه قدس سره).

الوسائل ١: ٩٠ أبواب مقدمة العبادات: ١/٢٩ و ١٢.

(١٤٤) المدارك: ٣٣٤.

(١٤٥) ج ٢، ص ٥٩٦.

(١٤٦) ج ٢، ص ٩٢.

(١٤٧) المقنع: ٦٣.

(١٤٨) المقنعة: ٥٥.

(١٤٩) كما في المسالك ١: ٧٥.

(١٥٠) أنظر إلى الوسائل ٧: ١٤٣ أبواب من يصح منه الصوم: ١٢.

(١٥١) «سفر ناذر الدهر» منصوب بمفعولية «يحرم» و «عدم وقت القضاء» مرفوع بفاعليته. والمراد: دفع

كل يوم بمد كالعاجز عن صوم النذر على الأظهر.

التاسع: الشيخ والشيخة مع العجز أو شدة المشقة، ويفديان كل يوم بمد، فإن أطاقا قضيًا وإلا سقط. وخص المفيد والمرضى والعلامة - في المختلف - الفدية بالمشقة، وأسقطوها مع العجز (١٥٢).

العاشر: ذو العطاش المأيوس برؤه، وهو كالشيخين. والمرجو كالمرضى عند بعض، وكالمأيوس عند آخرين.

الحادي عشر: المرضعة القليلة اللبن، مستأجرة أو متبرعة، إذا ظنت ضرر الولد وأن لا يدفعه إلا لبنها، فتفدي بالمُد وتقضي، نسيئاً كان أو رضاعياً.

الثاني عشر: الحاملة الظانة ضرر الولد، وهي كالمرضعة، وكذا لو ظنت ضررها وفاقاً للمعتبر (١٥٣).

فصل

ما يستحب فعله ليلاً في شهر رمضان إثناعشر:

الأول: الدعاء عند رؤية الهلال بالمأثور أول ليلة، وإلا فإلى ثلاث، رافعاً يديه مستقبلاً إلى القبلة لا إليه، غير مشير نحوه، وأوجب ابن أبي عقيل دعاءً خاصاً (١٥٤).

→ ما يتوهم من تحريم السفر في شهر رمضان على من نذر صوم الدهر، لأن السفر يوجب الإفطار فلا بد من القضاء ولا وقت له، لاستغراق النذر مدة العمر. فالسفر عتة لنوت أداء رمضان وقضائه معاً فيكون محرماً لا محالة.

ووجه الدفع أن يقال: لو كان السفر في الصورة المذكورة حراماً لكان حلالاً. بيان الملازمة: أنه لو حرم لوجب الصوم ولم يجز الإفطار، لأن صوم رمضان في سفر المعصية واجب، ومع الإتيان بالصوم لا قضاء فأتي حاجة إلى وقت يقع فيه؟ فما جعلتموه عتة لتحريم السفر لا تحقق له أصلاً، وبعدم العتة يعدم المعلول. فظهر أن الحكم بتحريم السفر على الناذر المذكور يوجب الحكم بإباحته له كما قلنا. فتأمل. (منه قدس سره).

(١٥٢) المتنعة: ٥٦، وجل العلم والعمل: ٩٢، والمختلف: ٢٤٤.

(١٥٣) ج ٢، ص ٧١٨.

(١٥٤) وهو: الحمد لله الذي خلقني وخلقك وقدر منازلك وجعلك مواقيت للناس، اللهم أهله علينا إلهالاً مباركاً، اللهم أدخله علينا بالسلامة والإسلام واليقين والإيمان والبر والتقوى والتوفيق لما تحب وترضى. (منه قدس سره).

الثاني: الغسل في أول ليلة منه، وفي فراه سبعا نصفه، وسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين.

الثالث: إتيان النساء في أول ليلة منه.

الرابع: تعجيل الإفطار إلا لمن لا تنازعه نفسه، فيؤخره عن الصلاة إلا أن ينتظر إفطاره.

الخامس: الدعاء بالمأثور عند الإفطار (١٥٥).

السادس: الإفطار على شيء حلوا، أو الماء الفاتر، فإنه يغسل دَرَن القلب.

السابع: تفتير الصائمين المؤمنين، فعن الكاظم عليه السلام: «فترك أخاك الصائم أفضل من صيامك» (١٥٦).

الثامن: قراءة الأدعية المأثورة لكل ليلة وكل يوم، ولدخوله، ولوداعه، وأدعية سحره، لاسيما الدعاء الطويل الذي رواه أبو حمزة الثمالي عن سيد العابدين عليه السلام.

التاسع: قيام ليلاته كلها وسبعا فراه.

العاشر: الإتيان بالنوافل المختصة به مع دعواتها المأثورة.

الحادي عشر: قراءة سورتي العنكبوت والروم ليلة ثالث وعشرين، وروي سورة القدر ألف مرة (١٥٧).

الثاني عشر: السحور، ويتأكد في الواجب المعين، وفي رمضان أكد، وأقله الماء وأفضله السويق والتمر، وكلها قرب من الفجر كان أفضل.

(١٥٥) وهو: اللهم لك صمنا وعلى رزقك أفطرنا فتقبله منا ذهب الظمأ وابتلت العروق وبقي الأجر اللهم تقبل منا وأعنا عليه وسلمنا فيه وتسلمه منا. (منه قدس سره).

(١٥٦) الكافي ٤: ١/٦٨، والفتاوى ٢: ٣٨٢/٨٥، والتهذيب ٤: ٥٨٠/٢٠١، والوسائل ٧: ١٠٠ أبواب آداب الصائم: ٤/٣.

(١٥٧) أنظر بحار الأنوار ٩٥: ١٦٥، أعمال السنين والشهور.

فصل

يكره للصائم أمور اثنا عشر:

الأول: لمس النساء وتقبيلهنّ وملاعبتهنّ مع ظن عدم الإمضاء، ومعه يحرم. أما مع الإمضاء ففي صحيحة رفاة المروية في الفقيه: «يستغفر ويقضي إن كان حراماً» (١٥٨) ويمكن حملها على الإستحباب (١٥٩).

الثاني: فعل ما يوجب الضعف من دخول الحمام وإخراج الدم، وألحق به قلع الضرس.

وفي صحيحة ابن سنان: «إنّا إذا أردنا الحجامة في رمضان إحتجمنا ليلاً» (١٦٠).

الثالث: إنشاد الشعر وإن كان حقاً (١٦١)، كالدعاء المنظوم وذم الدنيا. والظاهر عدم اختصاص الكراهة بالصائم. وفي صحيحة حماد أنّ الصادق عليه السلام قال: «لا ينشد الشعر بليل، ولا ينشد في شهر رمضان بليل ولا نهار. فقال له إسماعيل: يا أبتاه فإنه فينا، قال: وإن كان فينا» (١٦٢).

الرابع: الحفنة بالجامد، أمّا بالمائع فحرمة لامفسدة، وفاقاً للمنتهى وخلافاً للدروس، وسأوى في المعتبر بينهما في التحريم وعدم الإفساد، وفي المختلف فيهما

(١٥٨) الفقيه ٢: ٢٩٩/٧١، والتهذيب ٤: ٨٢٥/٢٧٢، والوسائل ٧: ٩٢ أبواب ما يمسك عنه الصائم: ٣/٥٥.

(١٥٩) إنّا قال ذلك مع أنّ هذه الرواية مروية في التهذيب عن رفاة أيضاً بسند صحيح، إلّا أنّ في منها نوع خلل وإن أمكن إصلاحه بتكلف. (منه قدس سره).

(١٦٠) التهذيب ٤: ٧٧٦/٢٦٠، والاستبصار ٢: ٢٨٩/٩١، والوسائل ٧: ٥٦ أبواب ما يمسك عنه الصائم: ١٢/٢٦.

(١٦١) وليس إنشاد الشعر في المسجد من هذا القبيل، فإنه لا يكره إن كان حقاً. يدك على ذلك ما رواه علي بن يقطين في الصحيح: إنه سأل الكاظم عليه السلام عن إنشاد الشعر في الطواف، فقال: «ما كان من الشعر لأبأس فلا بأس». (منه قدس سره).

والرواية في الوسائل ٩: ٤٦٤ أبواب الطواف: ١/٥٤.

(١٦٢) الكافي ٤: ٦/٨٨، والفقيه ٢: ٢٨٢/٦٨ رواه مرسلاً، والتهذيب ٤: ٥٥٦/١٩٥، والوسائل ٧: ١٢١ أبواب آداب الصائم: ٢/١٣.

وأوجب القضاء (١٦٣) .

الخامس: إدخال الدواء الأذن أو الأنف، قطوراً أو سعوطاً، غير متعدي إلى الحلق.

السادس: بلّ الثوب على الجسد.

السابع: إستنقاغ المرأة في الماء، وألحق بها الخنثى والخصي المسوح (١٦٤) .
أما الرجل فلا يكره له وإن كره بلّ الثوب، والفارق الرواية (١٦٥)، وتختل الأولوية بعدها باطل.

الثامن: مصّ النواة.

التاسع: مضغ العلك.

العاشر: شمّ الرياحين سيّما النرجس.

الحادي عشر: الإكتحال بما فيه مسك أو صبر (١٦٦).

الثاني عشر: نقض الصوم المستحب بعد الزوال.

(١٦٣) المنتهى ٢: ٥٨٣، والدروس: ٧٠، والمعتبر ٢: ٦٥٩ و٦٧٩، والمختلف: ٢٢١.

(١٦٤) الملحق: شيخنا الشهيد في اللعة، وعلمه شيخنا الشارح بقرب المنفذ من الجوف. وفي كلامهما نظر، فإن الرواية إنما وردت في المرأة، وهي معللة بما لم يثبت اشتراكه: روى حنان بن سدر عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «المرأة لا تستنقع في الماء، لأنها تحمّنه بقليلها». ومراده عليه السلام أن قليلها يجذب الماء إلى جوفها. فحمل الخصى بل الخنثى عليها قياس، ومع ذلك فهو قياس فاسد عند مجوّزين القياس، إذ العلة المستنبطة مردودة بعد وجود العلة المنصوصة. وجذب قبل الخنثى والمسوح الماء محض ادعاء. (منه قدّس سرّه).

(١٦٥) روى الحسن بن راشد: «قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحائض تقضي الصلاة؟ قال: لا. قلت: تقضي الصوم؟ قال: نعم. قلت: من أين جاء هذا؟ قال: أول من قاس إبليس. قلت: والصائم يستنقع في الماء؟ قال: نعم. قلت: فيبلّ ثوباً على جسده؟ قال: لا. قلت: من أين جاء هذا؟ قال: هذا من ذاك.

ولا يخفى أن ما تضمّنه هذه الرواية يوجب ضعف قياس الأولوية، وقد بَيَّنَّتُ على ذلك في حواشي زبدة الأصول. (منه قدّس سرّه).

والرواية في الوسائل ٧: ٢٣ أبواب ما يمسك عنه الصائم: ٥/٣.

(١٦٦) الصبر: الدواء المرّ (المصباح المتير).

فصل

يستفاد من القرآن المجيد وأحاديث أئمتنا عليهم السلام إختصاص شهر رمضان من بين الشهور باثنتي عشرة مزية:

الأولى: أنه أنزل فيه القرآن، وروى الشيخ في التهذيب عن الصادق عليه السلام أن التوراة والإنجيل والزبور أيضاً أنزلت فيه (١٦٧).

الثانية: أنه يشتمل على ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر.

الثالثة: أن الله سبحانه فرض الصيام فيه.

الرابعة: أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، فعنى شهر رمضان شهر الله، ولا يقال: هذا رمضان، ولا: جاء رمضان، ولا: ذهب رمضان. روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين سلام الله عليه (١٦٨)، وروي مثله في الكافي عن الباقر عليه السلام بطريق صحيح (١٦٩).

وفي الدروس: إن هذا النهي للتنزيه، إذ الأخبار عنهم عليهم السلام مملوءة بلفظ رمضان (١٧٠).

الخامسة: أنه أول السنة الشرعية، كما قال الشيخ في المصباح: إن المشهور من روايات أصحابنا أن شهر رمضان أول السنة وإنما جعل المحرم أول السنة اصطلاحاً (١٧١). وروى مثله في التهذيب بسند صحيح عن الصادق عليه السلام (١٧٢).

السادسة: أن قيام ليلة منه كقيام سبعين ليلة في غيره.

(١٦٧) التهذيب ٤: ١٩٣/٥٥٢.

(١٦٨) معاني الأخبار: ٣١٥.

(١٦٩) الكافي ٤: ٢/٦٩.

(١٧٠) الدروس: ٧٦.

(١٧١) مصباح التهجد: ٤٨٤.

(١٧٢) التهذيب ٤: ١٩٢/٥٤٦.

السابعة: أنَّ تأدية فريضة فيه كتأدية سبعين فريضة في غيره.
 الثامنة: تفتير المؤمن فيه كعتق رقبة ويغفر الله ماضى من ذنوبه.
 التاسعة: أنَّ الأنفاس فيه تسبيح.
 العاشرة: أنَّ من خفف عن مملوكه فيه خفف الله سبحانه حسابه.
 الحادي عشر: أنَّ تحسين الخلق فيه جواز على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام.
 الثانية عشر: أن تلاوة آية واحدة فيه كثواب ختم القرآن في غيره.
 ختمت الإثني عشرية الصومية بتوفيق الله سبحانه في خاتمة شهر شعبان المعظم سنة ألف وتسع عشرة من هجرة خاتم المرسلين صلوات الله عليه وآله الطاهرين، ونقلت من السواد إلى البياض في أوائل شهر جمادى الثاني سنة ألف وعشرين.

